واقع المهمشين في حضرموت..

وآليات إدماجهم في المجتمع

إبراهيم بن قفلة
رائدة رويشد

يناير / كانون الثاني 2020

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

واقع المهمشين في حضرموت..
وآليات إدماجهم في المجتمع

إبراهيم بن قفلة
رائدة رويشد

يناير / كانون الثاني 2020

صورة الغلاف أطفال في مخيم خاص النازحين
مديرية الزيدية- محافظة الحديدة
تصوير/ خالد الفصول

جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة رنين! اليمن 2020

الملخص:

مازال أفراد فئة المهشمين في وقتنا الحاضر يمثلون تحدياً مزدوجاً للمجتمع في حضرموت، وللدولة ، فالتهميش الواقع هو تهميش من الطرفين ، طرف الفئات ذاتها من خلال استمرارها في عزل نفسها عن المجتمع الحضرمي من خلال حرصها على المحافظة على سلوكياتها وثقافتها التي لا يقبلها المجتمع في حضرموت، وكذلك المجتمع يمارس عزل لنفسه عن هذه الفئات ، فهو لا يقوم بالمبادرة لمساعدتها تغيير ثقافيتها وسلوكياتها بالحد العام المشترك والمقبول له.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتدت آثار تواجد مثل هذه الفئات خارج سياق المجتمع والدولة لإشكاليات أمنية واجتماعية وثقافية، لذلك بادرت بعض المنظمات المجتمعية لمحاولات حثيثة للقيام بمحاولات لإدماج هذه الفئات في المجتمع من خلال جملة من الممارسات التي تسعى لتحقيق ذلك، وفي هذا الإطار جاءت هذه الورقة كجزء من مبادرات منظمات المجتمع المدني في التعرف أكثر على طبيعة الإشكالية ، وابعادها وآثارها، وتوصلت الورقة الى انه يتعين لمعالجة المشكلة العمل على مسارين الأول عاجل ويتضمن مبادرات تحفيزية لإصدار بطاقة الهوية والالتحاق بالتعليم وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى والثاني استراتيجي ويتضمن ادماج اجتماعي بعيد المدى عبر السكن ومصادر الدخل.

المقدمة:

تمثل الديناميكية المستمرة أبرز سمات المجتمعات الحديثة، فمع تطور وسائل الاتصال والمواصلات أصبحت هذه التغيرات الديناميكية جزء من المجتمعات، وتنعكس بشكل مباشر على سمات الحياة الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، فلا يمكن تصور مجتمع في الوقت الراهن منكفئ على ذاته لا يؤثر ولا يتأثر بالآخرين . لكن هذا التفاعل والتواصل للمجتمعات يستند نجاحه على عاملين متقابلين وهما قدرة المجتمع المستضيف وقابلية الفئات والأفراد الضيف(الوافد) على الارتكاز في مسارات إدماج مجتمعية تتقبل خصوصية الفئة والافراد من المجتمع الضيف (الوافد) وتراعي الإطار العام للمجتمع المستضيف، بما يحقق تفاعلاً واندماجا فعالاً يحافظ على الخصوصية.

لذلك فإنه في هذا الإطار العام يمكننا تلمس إشكالية تواجد فئة المهمشين في المجتمع الحضرمي، حيث أنه هذه الفئة لم تكن لديها قابلية في خوض مسار الاندماج داخل المجتمع الحضرمي، ولا المجتمع الحضرمي لديه القدرة الكافية على قيادة عملية الاندماج تلك. ونقصد بالمهمشين هنا في هذه الورقة هم ما يتعارف عليهم في حضرموت بمسمى (الحرافيش) وهم مجاميع بشرية من أصول افريقية، جاءت من خارج المحافظة في نهاية تسعينيات القرن الماضي، حيث توافدوا من عدة مناطق يمنية أبرزها تهامة وعدن وابين، ووصلوا إلى حضرموت إما في إطار هجرة وحركة تلك المجاميع البشرية للبحث عن مكان أفضل للعيش فيه، أو في فترات لاحقة تم استقطابهم من قبل بعض المقاولين الذين أوكلوا إليهم القيام بأعمال النظافة في بعض مدن حضرموت، حيث مثلت هذه الفئات قوى عمل بشرية منخفضة الكلفة، مما ساهم في زيادة أعدادهم في مدن حضرموت. وللأسف تغيب الإحصاءات والمؤشرات الرسمية لهذه الفئات في المجتمع الحضرمي، مع وجود بعض الجهود المجتمعية لبعض منظمات المجتمع المدني بشكل جزئي كجهود ومشاركة مجتمعية، حيث تم إجراء مسح ميداني لساحل حضرموت من قبل مبادرة مجتمعية[1]، حيث تم رصد ما يقارب 625 أسرة في ساحل حضرموت، في حين لا توجد إحصاءات دقيقة في وادي حضرموت وإنما تقديرات تظهر أن العدد لا يتجاوز (.450) اسرة، ووفقا لإفادات المعنيين بالجهات الرسمية وقيادات المجتمع فان هناك زيادة في أعداد فئة المهشمين خلال سنوات الحرب الأخيرة، حيث أنه مع تزايد العمليات القتالية واشتدادها في مناطق مثل تهامة وعدن زاد تدفق هذه الفئة إلى حضرموت كونها بعيدة عن العمليات القتالية وتتمتع باستقرار نسبي مقارنة بالمناطق التي كانت تقطنها.

لقد اصبحت هذه الفئات تعيش في إطار خاصٍ ومنعزلٍ عن المجتمع الحضرمي، وبالمثل فالمجتمع الحضرمي

(1) مبادرة كلنا أمل – ساحل حضرموت.

لم تكن لديه القدرة والرغبة الكافية لقيادة عملية الاندماج، فاصبح هناك حالة تراض أشبه بنوع من التعاقد التلقائي بين الطرفين : أن كلاهما يعيش بمنعزل عن الآخر ، ويبقى التفاعل فقط في أدنى صورته الإنسانية الأساسية.

هذه الحالة من الاتفاق على التمايز غير المعلنة أوجدت شرخاً في العلاقة التاريخية بين المجتمعين (المجتمع الضيف والمجتمع المستضيف) ، ولم تبقى فقط هذه الحالة على التمايز أنما تمددت بصور أخرى غير إيجابية وبشكل سلبي على المجتمع في حضرموت وعلى المجتمع الضيف (فئة المهمشين)، مما جعل هذه الحالة من التمايز تمثل تحدياً مجتمعياً وثقافياً وحتى سياسياً وأمنيا يتوجب على الجميع المساهمة في الاسهام بحلها من خلال تمكين المجتمع في حضرموت وكذلك هذه الفئة المهمشة من الاندماج بشكل إيجابي وفعال.

وفي إطار ذلك تسعى هذه الورقة للتعرف على طبيعة التهميش والتمايز الموجود بين المهشمين والمجتمع في حضرموت، وتحديد أهم المشكلات التي تواجهها هذه الفئة بالمحافظة وابرز الأسباب والعوائق التي حالت دون إدماجهم في إطار المجتمع الحضرمي، وأخيرا تقترح الورقة مسارا لمعالجة المشكلة.

تم الاعتماد في إعداد هذه الورقة على المصادر الأولية في جمع المعلومات المرتبطة بتوصيف ابعاد المشكلة المدروسة، والتعرف على طبيعة علاقة هذه الفئة مع كل من المجتمع والدولة، ومن أجل ذلك تم اجراء استبيان للمهمشين وأخر للمجتمع المحلي، بالإضافة لإجراء جملة من المقابلات المعمقة مع ذوي العلاقة من منظمات مجتمعية ومكاتب حكومية ذات علاقة بالمهمشين. إلى جانب تنفيذ حلقتين بؤريتين في الساحل والوادي مع ممثلين من المجتمع والحكومة ، بهدف توصيف أفضل لواقع المشكلة وابعادها وتأثيراتها، وصياغة المعالجات المقترح.

تهميش وانعزال:

يمكن اعتبار الوصف الأمثل للعلاقة التي تربط فئة المهمشين (الحرافيش) بالمجتمع الحضرمي أنها تهميش وانعزال متبادل، فالمجتمع عزل نفسه عن هذه الفئات، وهم كذلك؛ لذا نجد أن فئة المهمشين يرون انفسهم غير مستعدين للاندماج في إطار المجتمع الحضرمي، حيث أفاد 53%[2] من المهمشين أنهم غير متحمسين للاندماج في المجتمع، ويرجع سبب ذلك لكونهم يرون بأن تغيير الإطار العام لسلوكياتهم وعاداتهم وتقاليدهم المعيشية والاجتماعية لن يحقق لهم أي منافع أو عوائد ، ويبرز ذلك بشكل واضح أكثر عندما رفض 86%[3] من المهمشين إلحاق أبناءهم بالمدراس، وذلك باعتقادهم أن التعليم غير مجدي لهم، ولن يكون له أي انعكاسات إيجابية على حياتهم ومعيشتهم، وبالمقابل فإن سلوك هذه الفئة تجاه الحصول على الخدمات الصحية مختلف، حيث نجد أن 77%[4] من المستجيبين من فئة المهمشين أفادوا أنهم يسعون للحصول على الخدمات الصحية من خلال الذهاب للمستشفيات الحكومية للعلاج، ويرجع سبب ارتفاع تلك النسبة مقارنة بالخدمات التعليمية، أن الخدمات الصحية أكثر ارتباطاً بالمنفعة المباشرة على حياة المهمشين أكثر من التعليم .

كما أن المهمشين انفسهم منعزلين بذاتهم عن المجتمع في حضرموت، فعلى مستوى مشاركة هذه الفئات المهشمة للمجتمع في أعمال اجتماعية، نجد أنها تمارس عزلة عن المجتمع الحضرمي فهي لا ترتبط به بأي مستوى من مستويات المشاركة المجتمعية، حيث ذكر 7%[5] فقط من المستجيبين بأنهم يشاركون في بعض الأعمال الاجتماعية المحدودة مثل تنظيف المساجد، بينما افاد 93% من المستجيبين بأنهم لا يشاركون في أي نشاط مجتمعي في إطار المجتمع الحضرمي، حيث أنهم منعزلون عنه، ويرجع ذلك لأسباب متعددة أبرزها اختلاف أنماط معيشتهم وتمايز سلوكياتهم وثقافتهم عن سلوكيات وثقافة المجتمع الحضرمي.

إتساع فجوة التهميش:
انعكست آثار التهميش لهذه الفئة (الحرافيش) في حرمان من الخدمات وعزلة اقتصادية وانعدام مشاركتهم الاجتماعية، وتردي أوضاعهم الاقتصادية، وتقوقعهم في ثقافة وسلوك اجتماعي غير مرغوب من المجتمع الحضرمي، مما أفضى إلى عقد ضمني بينهم والمجتمع الحضرمي لتأصيل عزلتهم الاجتماعية وزاد من فجوة التهميش.

وفي نفس الإطار نجد أن المجتمع الحضرمي يرفض التعامل مع هذه الفئات ، حيث نجد أن 76%[6] من المجتمع الحضرمي لا يتقبل التعايش مع هذه الفئات، بسبب العادات والتقاليد الخاصة بهم، والتي لا تتوافق حتى مع الحد الأدنى من الإطار العام الثقافي والمجتمعي لمجتمع حضرموت، سواء حيث أن سلوكياتهم الشخصية والدينية والأخلاقية ونمط معيشتهم في الملبس والمأكل والمسكن، خلقت حالة من عدم القبول لهذه الفئة في إطار المجتمع الحضرمي.

(2)(3)(4)(5) نتائج استمارة المسح الميداني لفئة المهمشين، اعداد الباحثان.
(6) نتائج استمارة المسح الميداني لمسح اراء المجتمع الحضرمي حول المهمشين، اعداد الباحثان.

عزل اقتصادي:

كما نجد أن المجتمع في حضرموت يرفض مشاركة هذه الفئة في النشاط الاقتصادي، حيث أن 80%[7] من المستجيبين للمسح الميداني من فئة المهشمين يرون بأن المجتمع في حضرموت لا يتقبلهم في إطار النشاط الاقتصادي؛ لذلك لم يتقدموا بأي طلب للعمل في إطار النشاط الاقتصادي بحضرموت، ويرجع سبب ذلك الرفض للصورة النمطية لهذه الفئة عند المجتمع بأنهم غير موثوقين وغير قابلين للاعتماد عليهم، كما أنهم لا يهتمون باتباع سلوكيات وممارسات ثقافية تتماشى مع المألوف والمقبول مجتمعيا بحضرموت.

من جهة أخرى تبرز صعوبات معيشية اقتصادية واجتماعية تواجههم في حضرموت، حيث ذكر 86% من المستجيبين للمسح بأنهم يواجهون صعوبات اقتصادية واجتماعية في العيش في حضرموت.

حضرموت أفضل الخيارات:

ومع تلك الصعوبات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم فئة المهمشين في حضرموت، إلا إنه ما تزال حضرموت تمثل لهم خياراً افضل، حيث ذكر 73%[8] من المستجيبين بأن حضرموت تمثل الخيار الأفضل للإقامة، ويرجع ذلك لعدة أسباب ابرزها الاستقرار السياسي والأمني، وبعد المعارك العسكرية والقتالية عن المحافظة، كما أن الحالة الاقتصادية الأفضل نسبياً لحضرموت مقارنة بمناطق الانحدار، تجعل حضرموت ملاذاً آمناً للعيش والإقامة لهم. إلى جانب حسن التعامل أخلاقياً من قبل المجتمع مع هذه الفئات، حيث أشار ما يقارب من 74%[9] - من المستجيبين للاستبيان من المهمشين - بان المجتمع الحضرمي لا يمارس عليهم أي صورة من صور المضايقات الأخلاقية والسلوكية المباشرة، بل يعاملهم بصورة إنسانية واخلاقية مما يجعل حضرموت خيارا ملائما لهم.

خارج الإطار الرسمي للدولة:

المتتبع لسلوك المهشمين مع أجهزة الدولة المدنية والأمنية يجده غير منتظماً، مما أدى إلى أن تصبح هذه الفئات خارج الإطار الرسمي للدولة سواء من حيث الاثبات والتواجد القانوني والرسمي أو من خلال الالتزام بالأعراف القانونية والرسمية في التعامل مع المجتمع ومع أجهزة الدولة، فمثلا ما تزال الغالبية الساحقة منهم لا يمتلكون أي وثائق اثباتات هوية قانونية لهم ، حيث أن 89%[10] منهم أفادوا أنهم لا ينوون الحصول على وثائق اثباتات شخصية، ويرجع سبب ذلك إلى صعوبة إصدار تلك الوثائق لهم، سواء من حيث الإجراءات

(7)(8)(9)(10) نتائج استمارة المسح الميداني لفئة المهمشين، اعداد الباحثان.

وتعقيداتها بالنسبة لهم خصوصا أن هذه الفئات استمرت عقودا وهي تعيش خارج الأطر الرسمية، إلى جانب ارتفاع تكاليف وأعباء معيشتهم مما جعلها ليست ضرورية ، ولا تعود بعوائد ومنافع مباشرة في نظرهم.

انعكاسات وآثار:

يمكننا تلمس اثار وانعكاسات ذلك التهميش والانعزال لهذه الفئة من خلال جملة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

- انتشار الجرائم والسلوكيات غير الأخلاقية لهذه الفئة في مجتمع حضرموت، ويرجع ذلك لكون هذه الفئة تحتضن بيئة ملائمة لترعرع جذور هذه السلوكيات والجرائم، حيث أشار مصدر رسمي حكومي أن ما لا يقل عن 70%[11] من الجرائم المسجلة، كجرائم السرقة والاعتداء والاختطاف والقتل التي تحدث في المجتمع يكون الفاعل والمتسبب لها من هذه الفئة المهمشة، سواء كانت مشاركة أساسية في الجريمة أو بصورة ثانوية .

- كما أن هذه الفئات المهمشة هم المشتبه بهم الأوائل في أغلب الحوادث والجرائم الجنائية التي تحدث، حتى وإن لم يكونوا الفاعلين بشكل رئيسي، فإنه تجدهم دائما لهم أدوار مساعدة في أغلب الجرائم، حتى الاغتيالات الأمنية والسياسية غالباً ما يكون لهذه الفئة أدواراً مساعداً في تنفيذ الجريمة على الأقل مما يعني انه يتم استغلالهم واستخدمهم فيها، وإن لم يكن هم منفذيها الرئيسيين[12] ، كما أن هذه الفئة تمثل مصدرا نابعاً للجرائم والقلق الأمني كونها غالبا ما تكون خارج السجلات الرسمية فأسماؤهم وهوياتهم غير معروفة، بما يساعد ذلك على التخفي وصعوبة في التقصي والمتابعة من قبل الأجهزة الأمنية المختصة.

- كما تمثل هذه الفئات المهمشة مصدرا للقلق الاجتماعي في حضرموت من خلال جملة من المظاهر أبرزها تزايد شكاوي المجتمع من ممارسات أفراد تلك الفئة، خاصة في شكاوي المواطنين الذين يمتلكون أراضي قريبة من أماكن إقامتها، حيث ترفع عدة شكاوى للجهات الأمنية أو للأطر المجتمعية (عقال الحارات -أعضاء المجالس المحلية) وأغلب هذه الشكاوى تتمحور حول حوادث سطو على ممتلكات أو تخريب ممتلكات سواء على مزارع أو منتجات زراعية أو حظائر تربية الأغنام للمواطنين من قبل أفراد هذه الفئة المهشمة.

- كما أشار بعض المبحوثين في المجتمع أن هناك قلق اجتماعي مصدره هذه الفئة كونها تشكل خطراً على سلوكيات أبناء وشباب المجتمع المحلي القريب من مناطق وتجمعات هذه الفئة، حيث بدأت هذه الفئة بالاندماج بشكل سلبي مع أفراد من المجتمع، وشكلت حالات مشاركة في تنفيذ بعض الجرائم مثل القتل والسرقة والاعتداءات والاختطافات وغيرها[13].

(11) مدير أمن مديرية سيؤن.
(12) مدير البحث الجنائي بمديرية سيؤن.
(13) مخرجيات الطاولة المستديرة – سيؤن.

- كذلك تبرز آثار اقتصادية متمثلة في انتشار البطالة لهذه الفئة، حيث نجد أن ما يقارب 86% من الشباب الذكور لهذه الفئة المهمشة عاطلون عن العمل، بينما يمارس بقيتهم التسول أو بعض اعمال اخرى كمتعاقدين لصناديق النظافة، وفي مهن أخرى[14] ، وعلى ذلك فإن ارتفاع نسبة البطالة خصوصا بين الشباب تؤدي إلى سهولة استقطابهم للمشاركة في تنفيذ الجرائم والاعتداءات.

المهمشين والحكومة:

تسعى المكاتب والأجهزة الحكومية إلى توسيع خدماتها المختلفة لتشمل جميع فئات المجتمع بما فيهم فئة المهمشين، خصوصا في ظل حرص السلطات المحلية في حضرموت على محاولة دمج فئة المهمشين في إطار المجتمع وتقديم الخدمات لهم اسوة بباقي المجتمع.

لذلك نجد أن مكتبا وزارة التربية والتعليم بساحل ووادي حضرموت[15] يحرصان على توفير الخدمات التعليمية لجميع المواطنين بما فيهم المهمشين، حيث تستقبل المدارس الحكومية الطلاب من أبناء المهمشين، حتى في ظل بعض العوائق الإجرائية الإدارية مثل عدم وجود وثائق ثبوتيه للطلاب، وتذليل أي عوائق امامهم عبر التنسيق مع المكاتب الحكومية ذات العلاقة كمكاتب الأحوال الشخصية، لكن يبقى العائق الفعلي تجاه التحاق أبناء هذه الفئة بالمؤسسات التعليمية هي اقتناع أولياء أمورهم بأهمية التعليم والعوائد والآثار الإيجابية العائدة عليهم، حيث نجد أنه مازال الالتحاق ضعيفاً لا يتجاوز نسبة 14%[16] فقط من أبناء المهمشين التحقوا بالمؤسسات التعليمية في حضرموت.

كذلك في القطاع الصحي، حيث نجد أن المؤسسات الصحية الحكومية تقدم جميع الخدمات الصحية لجميع فئات المجتمع بما فيهم المهشمين، ولأن الخدمة الصحية تحتاج مستلزمات ومرفقات صحية علاجية، حرصت الدولة على تذليل جميع العوائق نجاه هذه الفئة، حيث تم إعفاء هذه الفئة من جميع الرسوم الإدارية[17] ذات العلاقة بالحصول على الخدمات الصحية والعلاجية في إطار المؤسسات الحكومية، فأصبحت المؤسسات الحكومية الصحية تقدم لهذه الفئة جميع خدماتها بشكل مجاني بالكامل، وفي نفس الإطار حرصت السلطات المحلية بالمحافظة على تقديم خدمات صحية خاصة في إطار التجمعات السكانية لهذه الفئة، ففي عام (2017)[18] تم فتح وتشغيل المركز الصحي بمنطقة الحرشيات[19] من قبل مكتب الصحة بالمحافظة لتقديم الخدمات الصحية بالإضافة إلى الرعاية الخاصة بالأمهات والتثقيف الصحي للأفراد.

---

(14) مثل تغسيل السيارات.
(15)(16) مكاتب التربية والتعليم بساحل ووادي حضرموت.
(17) مكتب الصحة بوادي حضرموت.
(18) مكتب الصحة – مديرية المكلا.
(19) منطقة رئيسية لتجمع هذه الفئات المهمشة بمديرية المكلا .

جهود مجتمعية:

لم تكن السلطات المحلية ذات الجهود الوحيدة في التعامل مع فئة المهشمين، بل كانت هناك جهود من منظمات المجتمع المدني بالمحافظة التي سعت لتقديم مبادرات متعلقة بإدماج المهشمين في إطار المجتمع الحضرمي، حيث نجد أن الكثير من منظمات المجتمع المدني نفذت برامج خاصة مساندة للجهود الحكومية، فمثلا عملت الكثير من منظمات المجتمع المدني على تنفيذ حملات توعوية لأولياء أمور الطلاب[20] من فئة المهشمين لإلحاق أبناءهم بالمدارس، بالإضافة لذلك ساهمت هذه المنظمات في التنسيق وتقديم العون لأبناء المهشمين لتسهيل التحاقهم بالمدارس الحكومية من خلال تنسيق عملية تسجيلهم في المدراس، والمساعدة في استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية التسجيل والالتحاق، وخاصة لأولئك الذين يرغبون بالالتحاق بالتعليم وليس لديهم وثائق ثبوتية كشهادات الميلاد، حيث يتم استخراج شهادات ميلاد بالتنسيق مع الأحوال المدنية.

جهود رسمية ومجتمعية:
قام كل من السلطة المحلية والمجتمع المدني في حضرموت بجهود متعددة للتخفيف من معاناة فئة المهمشين إلا أن تلك الجهود لم تكن ذات طابع استراتيجي فكانت أثارها محدودة.

كما توجد هناك بعض برامج الحماية التي تقدمها بعض المنظمات الدولية (مثل الانترسوس واليونيسف) لهذه الفئة والمنفذة عبر شركاءهم المحليين، حيث تم انشاء عدة مساحات آمنة لأطفال فئة المهشمين[21]، حيث جرى تقديم خدمات وأنشطة متنوعة (ثقافية، دينية، اجتماعية، ترفيهية) في مساحات آمنة تكون حواضن هادفة لهم، ومن خلالها يتم السعي نحو تغيير ثقافة وسلوكيات أبناء هذه الفئة بما يساعد على اندماجهم في المجتمع بحضرموت.

سالمين رائدا:

توجد بعض التجارب السابقة والتاريخية لعمليات إدماج هذه الفئة المهمشة في إطار المجتمعات المحلية، ابرزها تجربة النظام السياسي الحاكم في جنوب اليمن في فترة ما بعد الاستقلال، وخاصة إبان حكم الرئيس سالم ربيع (سالمين) ، فمع بزوغ حركة 22 يونيو 1969، التي جاءت بالرئيس سالم ربيع علي إلى سدة الحكم، بدأ العصر الذهبي للفئات المهمشة في اليمن الجنوبي ، حيث اعتبر سالمين رائد عملية الاندماج لهذه الفئات المهمشة في الجنوب، لم تكن عملية الاندماج باستخدام الحديد والنار، بل كان بواسطة قوانين فاعلة لعملية الاندماج تلك، وكذلك أوجد لها رقابة فاعلة من أجل ادخال تلك القوانين حيز التنفيذ.

(20) مقابلات مع منظمات مجتمع مدني محلية.
(21) مثال : المساحة الآمنة التي يشرف عليها اتحاد نساء اليمن بمنطقة الحرشيات بالمكلا.

فمع وصول سالمين للحكم بعد انتخابه رئيس لمجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كان أول قرار أصدره هو إلغاء التخاطب بالألقاب بين المواطنين في الجنوب، بحيث كان لو قال أحدهم لأخر يا خادم، أويا حجري، أو يا عبد، يكون مصيره السجن، لأن ذلك كان بمثابة قذف[22].

وقد سعى هذا التوجه إلى المساواة بين جميع المواطنين، كما عملت الدولة لإتاحة التعليم والتوظيف للجميع بدون تميز سوى في القدرات، أما على مستوى تعامل أجهزة الدولة فكان الكل سواسية، حيث اسهم ذلك في عملية دمج المهمشين في إطار المجتمع في اليمن الجنوبي.

كما كان لقرار اتاحة ومجانية التعليم العام اثره في التحاق جميع افراد المجتمع بما فيهم المهمشين في التعليم العام والفني والمهني بكل سهولة ويس، كما ترافق مع ذلك إتاحة الوظائف الحكومية لجميع فئات المجتمع، مما أوصل العديد من أبناء فئة المهمشين إلى مناصب عليا في الدولة، أبرزهم فرحان الهر الذي وصل إلى منصب رئيس القضاء العسكري[23].

كما أن سياسة تشجيع الإنتاج الاقتصادي التي تبنتها الدولة حينذاك ساهمت في تسريع هذا التغيير والدمج الاجتماعي، حيث كان التوجه الأساسي للدولة هو تسريع دورة الإنتاج الاقتصادي من خلال فتح العديد من المشاريع الاقتصادية، وكان الالتحاق للعمل بهذه المشاريع الإنتاجية متاح للجميع بما فيهم المهشمين، حيث أدى هذا التحول الاقتصادي لفئة المهمشين بمرافقة التحول التعليمي والثقافي لهم، أن المجتمع بدا يتعامل مع هذه الفئة كجزء من المجتمع، فأبناءهم في مدرسة واحدة، ويعملون في مشروع واحد، أو في إدارة حكومية واحدة، مما أدى بعد ذلك إلى اندماج هذه الفئة بالمجتمع بلغت أوجها بعلاقات مصاهرة وزواج، ولحد هذه اللحظة لم يزل الكثير من أبناء هذه الفئة المهمشة يتبوأ مناصب مجتمعية وسياسية في الجنوب بفضل آثار عملية الاندماج التي قادها سالم علي ربيع .

كيفية إدماجهم في المجتمع (الحلو ل والمقترحات):

تهدف الورقة إلى رسم بدائل وحلول لكيفية التعامل مع فئة المهشمين، ومحاولة إدماجهم في المجتمع الحضرمي، لهذا تم عقد حلقة بؤرية تضم مجموعة من الخبراء والمختصين ذوي العلاقة بفئة المهشمين، ومن خلال مخرجات هذه الحلقة البؤرية تم التوصل إلى مسارين للحلول المقترحة لعملية دمج هذه الفئات المهشمة في إطار المجتمع الحضرمي على النحو التالي:

(22)(23) قرير - الملف المسكوت عنه (3).. قصص أبطالها (الأخدام) في عهد الرئيس سالمين: https://bit.ly/3719wK3

المسار الأول: معالجات طارئة وعاجلة:

يضم هذا المسار جملة من المقترحات والحلول والبدائل الموجهة للتعامل مع فئة المهشمين بشكل طارئ وعاجل، ويهدف هذا المسار إلى التعامل بشكل مبدئي مع القضايا الملحة لهذه الفئات، ويمكن ايجاز جملة من المقترحات في هذا المسار على النحو التالي:

- **إصدار وثائق الهوية الشخصية:**

يهدف هذا الإجراء إلى تأسيس وتأطير تواجد هذه الفئات قانونياً، من خلال إصدار وثائق الهوية الشخصية القانونية (شهادات ميلاد، بطائق شخصية، عقود الزواج)، وفي اطار ذلك تطبيق آلية تنفيذية مباشرة لعملية إصدار وثائق الهوية الشخصية لفئة المهشمين، تكون هذه الآلية استثنائية لمعالجة الوضع الراهن القانوني لفئة المهشمين، ويتم إقرار ذلك باجتماع خاص للأطراف الحكومية المعنية بذلك.

إقرار حزمة تحفيزية للفئات المهشمة لتشجيعهم على استصدار الوثائق الشخصية القانونية، من أبرزها اعفاء خاص لهذه الفئات من رسوم إصدار هذه الوثائق.

- **الحاق الأبناء بالمؤسسات التعليمية:**

يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع أسر فئة المهمشين على إلحاق ابناءها في المؤسسات التعليمية، حيث سيؤدي ذلك إلى تغيير من ثقافة وسلوكيات هذه الفئة تدريجيا على المدى الطويل من خلال التنشئة المجتمعية والسلوكية للأبناء في المؤسسات التعليمية، وفي اطار ذلك اقتراح آلية تنفيذية في إطار مكتب التربية والتعليم، استثنائية لعملية ضم وإلحاق أبناء هذه الفئة بالتعليم.

إقرار حزمة تحفيزية لأسر الفئة المهشمة لتحفيزهم على الحاق ابناءهم بالمؤسسات التعليمية، من أبرزها اعفائهم من رسوم الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، بالإضافة لمنح مادية وعينية لهذه الأسر (مستلزمات الدراسة - سلل غذائية) مقابل التزامهم بالحاق أبناءهم بالمؤسسات التعليمية، ويكون ذلك بالمشاركة مع المؤسسات المجتمعية والخيرية ذات العلاقة.

- **برنامج للتنشئة الصحية والاجتماعية:**

يهدف هذا البرنامج إلى تعديل بعض السلوكيات الصحية والاجتماعية لفئة المهشمين من خلال تشجيعهم على اكتساب سلوكيات جديدة صحية واجتماعية بما يساعدهم على محاولات الاندماج السلوكي في المجتمع الحضرمي، كجزء من بناء هوية جديدة لهذه الفئات تقارب هوية وسلوكيات المجتمع الحضرمي.

يتم تحقيق تلك التنشئة من خلال برامج توعوية وتثقيفية، تستهدف هذه الفئة عبر مصفوفة سلوكيات صحية واجتماعية ذات أولية لتغيير الهوية السلوكية لهذه الفئة.

إقرار حزمة تحفيزية للفئات المهشمة، لتحفيزهم على اكتساب وادماج تلك السلوكيات الجديدة في إطار سلوكياتهم اليومية ومعاملاتهم سواء داخل هذه الفئة أو مع المجتمع الحضرمي، ويمكن أن تكون هذه الحزم التحفيزية على شكل قسائم شراء لمنتجات مرتبطة بالسلوكيات المستهدفة (مثل قسائم شراء لمنتجات صحية - لملابس - لأدوات منزلية، ... وغيرها)، وبالإمكان تنفيذ ذلك بالمشاركة مع المؤسسات المجتمعية والخيرية.

المسار الثاني: تدخلات استراتيجية

تستهدف هذه التدخلات الاستراتيجية طويلة المدى تمكين هذه الفئات من مسرعات اقتصادية وثقافية تساعدهم في تغيير سلوكياتهم الثقافية والمعيشية والاجتماعية، بشكل يسهل عليهم الاندماج والتفاعل داخل إطار المجتمع الحضرمي، ويمكن في هذا المسار تصميم جملة من المعالجات طويلة المدى تتمحور في تدخلين اساسين (بناء مقرات سكنية - وإطلاق برنامج تمكين اقتصادي)، على النحو التالي:

توزيع مقرات سكنية في إطار الحواضر السكانية للمدن الحضرمية، لكن ليس بشكل جماعي إنما بشكل فرادى كأسر، ويتم ربط الحصول على هذه المقرات السكنية بعد التزام الأسرة بالمسارات الثلاث العاجلة لفترة زمنية معتبرة (إصدار الوثائق - الحاق الأبناء بالتعليم - التحاق الاسر ببرامج التنشئة).

إطلاق برنامج تمكين اقتصادي، من خلال استهداف هذه الفئات كقوى عمل اقتصادية، ويتم ذلك بعد التحاق الشخص المشارك لبرامج تأهيلية وتدريبية في المجال الاقتصادي والمهني وفي المجال الشخصي والاجتماعي، يلي عملية التأهيل والتدريب تمكين هؤلاء الأفراد من إطلاق مشاريعهم الخاصة في إطار برنامج اقتصادي وتمويلي تشارك فيه الجهات الحكومية ذات العلاقة وايضاً المؤسسات المجتمعية والتنموية ذات العلاقة.

توصيات لضمان نجاح الحلول المقترحة:

من اجل نجاح تنفيذ الحلول المقترحة أعلاه، فغنه نقترح جملة من التوصيات ذات العلاقة بالتنفيذ لجميع الأطراف المعنية بذلك :

على السلطة المحلية بالمحافظة البدء في جمع معلومات حول هذه الفئات ، وتنفيذ حصر شامل لهم، بما يساعد ذلك على بلورة تصور واضح عن هذه الفئات، عددياً وديموغرافياً واجتماعياً، بما يساعد ذلك على تنفيذ الحلول والبدائل بشكل أفضل.

يجب على السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المهتمة والعاملة في هذا الإطار أن تعمل بشفافية عالية مع حجم الموازنات المرصودة لذلك، وطبيعة البرامج والتدخلات ، لأنه تشكلت صورة سلبية قاتمة في السابق لدى المجتمع ولدى الفئات ذاتها، أن موضوع معالجة التهميش وبرامج الاندماج ليست سوى ثقوب سوداء لجذب تمويلات ضحمة من الممولين الدوليين، بدون أي فاعلية حقيقة كمخرجات وأثر لهذه التدخلات .

يجب على المهتمين بمعالجة بقضية ادماج هذه الفئات، أن تهتم بعملية إحداث تغيير ثقافي وسلوكي عام في المجتمع ، من خلال زرع ثقافة القبول بالآخر، حتى وإن كانوا مختلفين عنا في السلوك أو الثقافة والعادات والتقاليد .

على المهتمين بمعالجة قضية إدماج هذه الفئات في المجتمع، الحرص على المشاركة التبادلية بين السلطة والمجتمع، فقضية الإدماج لهذه الفئات لا يمكن حلها في إطار السلطة فقط ولا في إطار المجتمع فقط، بل يجب التشارك بين السلطة والمجتمع لتحقيق ذلك.

عن مؤسسة رنين! اليمن

رنين!اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير 2010 وسجلت رسميا في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس2011، تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

www.resonateyemen.org